



بدعم من الأمم المتحدة  
انطلاق فعاليات مؤتمر الكويت للمسؤولية الاجتماعية أمس

كتب أحمد سليم

انطلقت في الكويت أمس فعاليات مؤتمر الكويت الثالث للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الذي تنظمه في الفترة من 6 إلى 7 يناير الحالي شركة وي للخدمات الإعلامية المتكاملة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فرع الكويت.

وقالت الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة للترمية في الكويت فاليري كليف في كلمة القتها في الافتتاح إن القضاء على الفقر كان هو الهدف الأول من بين أهداف التنمية في ألفية القرن الواحد والعشرين الذي اتفق عليه قادة دول العالم منذ ثمان سنوات . وأضافت لنتمكن من تحقيق أهداف التنمية في هذه الألفية، فإننا بحاجة إلى النظر في كيفية تحقيق أفضل استجابة من المؤسسات، والانطلاق في هذا الهدف على أفضل وجه ممكن وهناك حاجة كبيرة وعالمية للاستخدام الكامل للموارد المالية والفكرية والمؤسسية التي تحت يدنا، وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية في هذه الأوقات الصعبة.

وأوضحت أن العمل و التجارة والاستثمار هي أعمدة السلام والرخاء وكمكون رئيسي في المجتمع، تكون لمجتمع الأعمال الفرصة في تقديم المساعدة لحل المشكلات الضاغطة على الناس في المجتمع وفي عالم يزداد فيه انفتاحاً وتواصل العالم على بعضه البعض، فإن التطور تجاه أهداف التنمية الألفية يعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الاقتصادي المستقر على جميع المستويات المحلية والدولية والإقليمية.

## الحلول اللازمة

وقالت كليف إنه في الوقت الذي تتحمل فيه الحكومات المسؤوليات الكبرى، فإنه من صالح الشركات أن تأخذ دورها لتساعد في تقديم الحلول اللازمة لعمليات التنمية، والشركات في العالم كله تعرف أنه من صالحها أن تتبوأ مسؤوليات أكبر وأن تساهم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر . وأضافت انه في الوقت نفسه تزداد المطالبات الدولية لأن تكون الشركات أكثر شفافية ويعتمد عليها بصورة أكبر في مساهماتها في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية أينما كان محل عملها، ويعكس تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات ارتفاع توقعات المجتمع والمساهمين للدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به القطاع الخاص في المجتمع واستجابة الشركات للضغوط

## البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة.

وحول المسؤولية الاجتماعية قالت كليف إنها بدأت تأخذ نطاقا واسعا في التفسير، فتنتوي على الدور الفعال لمؤسسات القطاع الخاص «كمواطنين» لهم حقوق، وعليهم واجبات، وبالإضافة إلى سياسات الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، فتعزز مسألة مواطنة الشركة، وبخاصة في تعظيم مساهمات القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية دون الإخلال بممارسات الشركة.

وأشارت إلى الاتفاقية الدولية المذكورة التي أبرمها قادة الدول تعتبر قاعدة ضرورية تساعد في جدول أعمال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد أصبحت هذه الاتفاقية الدولية أكبر مبادرة مواطنة للشركات، فجمعت الشركات والحكومات والعمال والمجتمع المدني على قناعة أن ممارسات الشركات التي تغرس في المبادئ العالمية يمكن أن تساعد على تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية.

وتطلب الاتفاقية الدولية من الشركات احترام حريات الإنسان، وتأمين ظروف عمل مناسبة، ووضع معايير بيئية وممارسة إدارة سليمة وجيدة في أعمالها، وهذا الالتزام في حد ذاته هو مكون حرج في كيفية مساعدة الشركات في أهداف التنمية الألفية، فالشركات يمكنها أن تلعب دورا حيويا بالنهوض بالقيم العالمية الأساسية المتفق عليها، وتقليل الآثار السلبية للعمليات التي تقوم بها، وفي الوقت ذاته، تشجع الاتفاقية الدولية الشركات على تغذية المشاركات مع لاعبين أساسيين آخرين في المجتمع لتطوير الحلول العملية للوفاء بأهداف التنمية الأسمى التي تضعها أهداف التنمية الألفية، واليوم هناك أكثر من 3000 شركة من أكثر من 100 دولة شاركت في الاتفاقية الدولية.

واختتمت كليف كلمتها مؤكدة أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الكويت سيواصل سعيه للوصول للقطاع الخاص في معالجة تحديات التنمية، ونحن نشجع الشركات في الكويت للمشاركة في مشاريع شراكة لخلق حلول دائمة لتحديات التنمية القومية وأهداف التنمية الألفية.

## نقطة تحول

من جانبها قالت رئيس اللجنة المنظمة ومدير عام شركة وي للخدمات الإعلامية المتكاملة اعتدال العيار إن مؤتمر الكويت الثالث للمسؤولية الاجتماعية ينعقد هذا العام وسط أجواء أقل ما توصف بأنها أجواء أزمة تعصف بعالمنا وتعتبر بمثابة نقطة تحول في الكثير من المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة وهي بدون أدنى شك أزمة تختلف عن بقية الأزمات كون امتدادها يشمل العالم بأسره إلى جانب التوقعات السائدة بأنها أزمة ممتدة وأن العالم لن يفيق من أثارها قبل عام أو اثنين على أفضل تقدير.

وأضافت «من هنا تبرز أهمية الحديث عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل

الأزمة المالية الحالية وبدون شك فإن الكثير من الأسئلة ستثور ومنها .. هل يمكن للشركات أن تستمر في أداء رسالتها الاجتماعية في ظل شح مواردها المالية وأي دور يمكن أن تلعبه هذه الشركات في التخفيف من حدّة الآثار الاجتماعية لهذه الأزمة الطاحنة وإلى أي مدى يمكن لبعض الشركات أن تستغل تاريخها الاجتماعي الجيد في التخفيف من خسائرها والتأثير على المستهلك من أجل أن يساندها .. وغيرها من الأسئلة.

وتطرق العيار إلى مجموعة من النقاط الرئيسية ومن بينها:

أولاً: ان الشركات الكبرى في العالم أدركت منذ زمن طويل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وساهمت بشكل واضح سواء في قطاع التعليم أو الصحة أو المحافظة على البيئة، وحتى في مجالات تدريب الطلبة وإكسابهم الخبرات والمهارات المختلفة وتأهيلهم لسوق العمل، بل وحتى تشجيع مواهبهم الفنية والابتكارية، لذا استحقت تلك الشركات كل التقدير والاحترام والنجاح.

إلا انه للأسف في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام نلاحظ أن المسؤولية الاجتماعية للغالبية العظمى من الشركات ما تزال في مهدها وفي بدايتها الأولى، وهي ترتبط بشكل مباشر بتقديم الأموال من خلال التبرعات الخيرية.

واعتقد وأظنكم تشاركوني الرأي ان هذه النظرة من الشركات يجب أن تتطور لأن هناك أمورا أخرى أكثر أهمية من تقديم الأموال فالمجتمعات الخليجية تطورت وصارت أكبر، وبالتالي أصبحت التحديات التي تواجهها أكبر وأكثر تعقيدا، ومشكلات كالبطالة وضعف التعليم ونقص التدريب والتأهيل المهني والمشكلات البيئية صارت تأخذ حيزا من اهتمام الناس، واعتقد أن مشاركة الشركات فيها قد تساعد كثيرا في حلها.

ثانياً: من أجل ترسيخ هذه المسؤوليات وضبطها وعدم إخضاعها لأهواء الشركات ومدرائها اعتقد أنه من المهم وضع التشريعات والقوانين في مجال المسؤولية الاجتماعية ومن المهم وجود جهة تنظم هذه العملية، وخصوصا أننا في بدايات عملية تحتاج إلى كثير من التشجيع للشركات.

ثالثاً: من المهم جدا في المرحلة المقبلة أن يكون هناك تمييز بين الشركات والمؤسسات التي تلتزم بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وتلك التي لا تلتزم بها وتكتفي بموقف المتفرج.

رابعا: ضرورة الاهتمام بتقرير المسؤولية الاجتماعية بحيث يتم تقييم الشركات من قبل الجميع سواء كانوا موظفين أو عملاء أو مساهمين من خلال تقرير المسؤولية الاجتماعية الذي يجب ألا يقل أهمية عن التقرير المالي.

## مبادرة استثنائية

ويهمني هنا الإشارة والإشادة بالخطوات التي اتبعتها بعض الدول العربية ومن بينها ما أعلنته الهيئة العامة للاستثمار بالمملكة العربية السعودية من مبادرة استثنائية على مستوى المسؤولية الاجتماعية في المملكة ألا وهي «مؤشر وجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية»، والذي يأتي بهدف تشجيع الشركات على اعتماد أفضل الممارسات التي تسهم في إثراء القيمة البشرية والاجتماعية وتؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للمملكة.

كما أعلنت البورصة المصرية انها ستصدر في شهر مارس 2009 مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بالتعاون مع مؤسسة «ستاندر اند اندوز». وبغض النظر عن تفاصيل ومعايير هذه المؤشرات فإن المبادرة في حد ذاتها تعد قفزة نوعية في التعاطي في مفهوم المسؤولية الاجتماعية عربيا، يجب أن يوازيها خطوات إيجابية مشابهة على المستوى الكويتي.

## الوسيلة المثلى

وأكدت العيار ان مؤشر المسؤولية الاجتماعية يعد الوسيلة المثلى لنقل المسؤولية الاجتماعية محليا إلى مرحلة تطبيقية متقدمة تقوم على أسس القياس المحكم لممارسات الشركات وكذلك فإنه سوف يدفع الشركات إلى تطوير برامجها في التعاطي مع القضايا الاجتماعية ذات العلاقة المباشرة في رفع تنافسية الشركات وبالتالي انعكاسها على الاقتصاد الوطني.

وأضافت أن التطورات التي تشهدها الكويت كثيرة والسعي نحو منح القطاع الخاص دور أكبر في الاقتصاد بات أمر لا اختلاف عليه في ظل الرغبة الأميرية السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري متميز على مستوى المنطقة وهو ما يستلزم تضافر الجهود المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص.

واختتمت العيار كلمتها بشكر الجهات الراعية وهم الرعاة الرئيسيون للمؤتمر بنك الخليج وشركاه زين للاتصالات المتنقلة والرعاة البلاتينيون مؤسسة البترول الكويتية وشركة الارجان العالمية العقارية إلى جانب الناقل الرسمي للمؤتمر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والراعي الإعلامي للمؤتمر النادي الإعلامي بجامعة الكويت وبرنامج إنجاز.